قد يصير منهيا عنه فتامل لكن يرفض عنه الله ورسوله لا بجرد راى المجتهد واستحسان عقله وهوى نفسه واما ما ذكره من احتمال ان عمر سمع عن رسول الله صلعم شيئا في المتعة ان اراد احتمال انه سمع حل المتعة فتسليم لكن انكاره عمر وان اراد احتمال انه سمع حل المتعة فتسليم لكن انكاره عمر وان اراد احتمال انه سمع حرمتها فممنوعة لكن نسبة التحريم الى نفسه دون النبي صلى الله عليه وسلم كما عرفت فلا سبيل الى هذا الاحتمال العليل ويوم التناويل ليس الليل كما قيل والله الهادي الى سواء السبيل

طعن الحمد في قوله

قال المصنف رفع الله درجته وروى مسلم في صحيحه باسناده الى سليمان بن بريدة قال دخل عمر بن الخطاب على حفصة واسماء عندها فقال حين راى اسماء من هذه قالت اسماء بنت عميس قال عم الحبشية هذه البحرية قالت اسماء نعم فقال عمر سبقناكم بالهجرة نحن احق برسول الله صلعم منكم فغضبت وقالت كذبت يا عمر كلا والله كنتم مع رسول الله صلعم يطعم جائعكم ويعظ جاهلكم وكنا في دار او ارض البعداء البغضاء في الحبشة وذلك في الله وفي رسوله وايم الله لا اطعم طعاما ولا اشرب شرابا حتى اذكر ما قلت لرسول الله صلعم ونحن كنا نوذى ونخاف وساذكر ذلك لرسول الله صلعم واسئله فوالله ما اكذب ولا ازيغ ولا ازيد على ذلك قالت فلما جاء رسول الله صلعم قالت يا نبي الله ان عمر قال كذا وكذا فقال رسول الله صلعم ليس بأحق بي منكم هو وله ولاصحابه هجرة واحدة ولكم انتم اهل السفينة هجرتان وهذا نص من النبي صلى الله عليه وسلم في تخطئته وتفضيل بحرة المرءة على هجرة وانها احق برسول الله صلعم منه وليس لهذه المرءة الخلافة فلا يكون له انتهى

قال الناصب خصصه الله تعالى اقول هذا افضل ايراد ذكر فيه امورا عجيبة يدل على عدم فهمه معاني الاخبار فان المراد بقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس باحق بي منكم تفضيل اهل السفينتين على اهل البحرة الواحدة لا تفضيل اسماء على عمر كما لا يخفى على كل من له ادنى معرفة ثم الاستدلال بان المرءة كانت احق برسول الله صلعم ولم يكن له الخلافة فلا يكون له من مضاعك فان الاحقية بمعنى الاكثرية للسعر لاجل رسول الله صلعم بالهجرتين اى بنسبة اهلها الخلافة انتهى

اقول اثبات الاحقية ونفيها قد وقع في هذا الحديث على وجه العموم والتخصيص خلاف الاصل والاحقية بالنسبة صلعم من ثمرات تفضيل اهل الهجرتين الاشرف بتفضيل الهجرتين كما هجر به الناصب تبعا لامامه فيلزم منه تفضيل اسماء على عمر والاحقية برسول الله عنه لزوما لاستثرة به كما ادعاه المصنف وكذا الكلام في قوله ان الاحقية بمعنى الاكثرية للسعر لاجل رسول الله صلعم آه فان الاحقية المذكورة في الحديث من ثمرات الكثرية السعي ذي نتيجة لانه نفسه وبمعناه كما توهمه

على عمر فانه لم يبلغه ان الامر تقرر على الحرمة فاني ذنب يتصور منه لعمر حتى يقول انه فعل كبيرة لغوذ بالله من هذا الاعتقاد ثم ما ذكر في متعة الحج فقد ذكر منهي عنه وانه منهي عنه المتعة لان للامام المجتهد ان يختار طريقا من الطرق المتعددة التي جوزها الشريعة والحج يعقد بثلث طرق بالافراد والقران والتمتع فكان لعمر ان يختار القران والافراد وينهى عن المتعة لمصلحة راتاها وهذا لا ينافي كونه جايزا فان المباح قد يصير منهيا عنه لتضمنه امرا مكروها وللامام النهي عنه والله يحتمل ان عمر سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا في المتعة فعمل بما سمع هو بنفسه لان الدليل عنده يقينيا واشال هذا لا يعد من الكبايرة كما عده هذا الرجل واساء الادب انتهى **اقول** قد مر انه اضطراب كلام الجمهور وروايتهم في نسخ متعة النساء وان الاصل عدم النسخ سيما تكرره كما نقل عن الشافعي سابقا وقد بينا ذلك سابقا بما لا مزيد عليه فليراجعه واما ما ذكره من ان الاكثر تابعوا رأي عمر فعلى ان هذه التابعية انما كانت على حد تابعية بدعة التراويح والاذان والطلاق والعول وغيرها مما في مجانبته اولا جل انه كان فظا غليظا مهيبا فهابوه وسكتوا عن مخالفته في القول كما روي عن ابن عباس فرالعون واما ما ذكره من ان عمر رضي منه الصحابة على عمر فانه لم يبلغه ان الامر تقرر على الحرمة مردود به لانه لا يمكن غالبا ان يخفى مثل هذا الامر الذي لعبت بها المبلوى على جماعة من اكابر الصحابة في برهة من زمان النبي صلعم وسنين ممتدة من ولاية ابي بكر وعمر ولو كان منع عمر عن ذلك لاجل انه بلغ اليه ان امر النبي صلى الله عليه وسلم تقرر على الحرمة لما اتى في النهي عن ذلك بعبارة صريحة فرانه هو الناهر والمعاقب بل قال في عنها النهي صلعم في آخر عهده او نحو ذلك مما يدل على ان الناهر هو النبي صلعم مع ان هذا الاسلوب اقوى في المنع وازجر كما لا يخفى فظهر ان الذنب العظيم قد وقع فوزر ذلك عمر وان ما ذكره الناصب في توجيه ذلك غدا رشد من الذنب واما ما ذكره في الاعتذار عن منع عمر لمتعة الحج من ان للامام المجتهد ان يختار طريقا من الطرق المتعددة التي جوزها الشريعة اه فعلى تقدير تسليم امامته واجتهاده مع وفور جهله انما يسلم له ان يختار طريقة من الطرق المتعددة في الشريعة لاجل العلل او الغير سايغة اجتهادا واما المنع والنهي عن بعض تلك الطرق الثابتة في الشريعة لاجل العلل او الغير سايغة اجتهادا فلا يخفى وكلا ان يكون له ذلك وكيف يسوغ ذو عقل ودين بان يجوز في دين الله تعالى ومن دون نص عنه تعالى وعن نبيه صلعم فيه واما ما ذكره من ان المباح

تشريع مثل ذلك وان يصير المجتهد محرما محللا من دون الله تعالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)